

العد التنازلي النهائي  
فرصة تاريخية لإنقاذ الأرواح بإنجاز معاهدة لتجارة الأسلحة

يوليو/ تموز 2012



**control arms** منظمة أوكسفام عضو بالتحالف الدولي لمراقبة الأسلحة



## ملخص

- تشهد الحكومات، يوليو/تموز 2012، فرصة تاريخية لإقامة معاهدة قوية حول تجارة الأسلحة، معاهدة من شأنها إنقاذ الأرواح وسبل العيش وبناء مستقبل أكثر أمناً للمواطنين في أنحاء العالم كافة.
- تفوز المعاهدات القوية بأعضاء جدد، وتضع المعايير الدولية، بينما نادراً ما تقوى المعاهدات الضعيفة. ويتعين على الحكومات عدم المساومة خلال العد التنازلي النهائي بغية التوصل إلى اتفاق عالمي.
- يجب أن تشمل المعاهدة جميع الأسلحة التقليدية، والذخيرة، والأجزاء والمكونات، وجميع أنواع عمليات نقل الأسلحة.
- يجب أن تشمل معايير قوية من شأنها الحيلولة دون نقل الأسلحة، عند وجود خطر جوهري من أنها ستستخدم بما ينتهك حقوق الإنسان الدولية أو القانون الدولي الإنساني، أو ستؤدي إلى تفويض التنمية.
- يجب أن تشمل معاهدة تجارة الأسلحة تدابير قوية للشفافية والمساءلة، وآلية فعالة للتنفيذ والإنفاذ. وهذه التدابير يجب أن تساعد البلدان أيضاً على تنفيذ المعاهدة ورصدها بفعالية.

## اقتناص فرصة تاريخية

تقع تجارة الأسلحة خارج نطاق السيطرة. إن هذه التجارة غير المسؤولة في الأسلحة تُدمر الأرواح وسبل العيش في أنحاء العالم كافة. ففي بوكوت الغربية، كينيا، تأثرت إلى غير رجعة حياة "كبييتلا توم" بسبب سهولة الحصول على الأسلحة والذخيرة: تمثلت الأسلحة مشكلة كبيرة، فقد لقي إخواني الثلاثة حتفهم بسبب البنادق. والآن، أصبحت بمفردي مسؤولاً عن رعاية الأسرة بأكملها، والحياة شديدة الصعوبة.<sup>1</sup> أما "نيانغاتينج ياراتومي"، من المجتمع المحلي نفسه، فيجب أن يتكيف مع فقدان ابنه وثمانية من أقرباء آخرين نتيجة للغارات المسلحة على قريتهم.<sup>2</sup> تتكرر هذه التجارب الحياتية الرهيبة يومياً في أنحاء العالم كافة، ولم يعد من الممكن أن يستمر العالم في غض النظر.

لقد أدركت الغالبية العظمى من الدول ذلك، واتفقت على التفاوض بشأن إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة.<sup>3</sup> والحكومات، عندما تجتمع في يوليو/تموز 2012، أمامها فرصة تاريخية لتحقيق هدف مشترك - السيطرة على تجارة الأسلحة، والحد من المعاناة البشرية. لكن عليهم توخي الحذر. فلا يجب، تحت أي ظرف من الظروف، أن توافق البلدان على معاهدة مُخففة تفشل في تحقيق أهدافها المتمثلة في تقليص المعاناة البشرية.

هناك دروس قوية مستفادة من جهود الرقابة على التسلح، التي امتدت لعشرين عاماً. فاتفاقيات مثل "معاهدة حظر الألغام" (1997) والاتفاقية بشأن "الذخائر العنقودية" (2008)، قد حققت نجاحاً لأنها أسست التزامات قوية وواضحة ولا لبس فيها على جميع الدول الأطراف، وساعدت على إنشاء معايير عرفية دولية جديدة.<sup>4</sup>

ما لم تتوفر التزامات قانونية شاملة وواضحة، وتُطبق على قدم المساواة عبر أنحاء العالم كافة، فإن آليات مراقبة الأسلحة يمكن التحايل عليها بسهولة. ودون توفر مجموعة واضحة وقوية من قواعد الرقابة على تجارة الأسلحة، سيستمر الإنفاق العسكري المفرط بلا هوادة، مفوضاً الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية والحد من الفقر. ودون توفر التزامات بشأن الشفافية والمساءلة، ستستمر بلا هوادة التجارة العالمية، التي يكتنفها الغموض والسرية، في الأسلحة والذخيرة، موجبة للفساد ومعوقة للمساءلة. ودون توفر نطاق شامل للمعاهدة، سيستمر تجار الأسلحة، عديمي الضمير، في تحقيق أرباح ضخمة من خلال الاتجار في الأجزاء والمكونات - وهي تجارة يزيد ربحها كثيراً على ربح الاتجار في القواعد والنظم الكاملة للأسلحة. هذه تحديات كبيرة، لكنها ليست مستعصية على الحل. وللتصدي لها، يجب أن يتوفر في معاهدة تجارة الأسلحة منطلق إنساني واضح وقهري، وتذكير بحقوق ومسؤوليات جميع الدول تجاه مواطنيها، وإنشاء نظام قوي وشامل لمراقبة التجارة الدولية في الأسلحة. وبعد عقود من الآن، يجب أن يتمكن من يعودون بأبصارهم إلى القرن الحادي والعشرين من الحكم على المعاهدة عام 2012 باعتبارها لحظة حاسمة للسلام العالمي والتنمية والأمن.

## لماذا هذه المعاهدة ولماذا الآن؟

### التجارة العالمية في الأسلحة تقع خارج نطاق السيطرة

لا يوجد أي إطار تنظيمي عالمي لتجارة الأسلحة

لقد أسفر غياب إطار تنظيمي عالمي عن استيراد ما تصل قيمته إلى 2.2 مليار دولار على الأقل من الأسلحة والذخائر، من جانب بلدان تخضع لحظر الأسلحة بين عامي 2000 و2010.<sup>5</sup> وتتجه حالات الحظر الإقليمي أو الجزئي (لا سيما تلك التي تخص بعض المناطق داخل البلدان) التي فرضتها الأمم المتحدة الفشل - مثلما تستمر سوريا في توضيح ذلك بشكل مروع. وعلى الرغم من تزايد الأدلة على الوحشية والانتهاكات المرتكبة من الجانبين، منعت روسيا بنشاط جميع محاولات الأمم المتحدة لفرض حظر شامل على نظام الأسد.<sup>6</sup> وتتمثل الآلية الوحيدة المتوفرة حتى الآن في الحظر المفروض من جانب

الاتحاد الأوروبي، حيث يمنع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من بيع الأسلحة والذخائر إلى سوريا. ولا يوجد حظر مماثل من جانب الأمم المتحدة. ولهذا، فإن جميع البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تتمتع بحرية بيع أي كمية تريدها من الأسلحة والذخيرة.

## تصّب الأسلحة في المناطق الضعيفة والمتأثرة بالنزاع، وتزيد أعمال العنف المسلح، وتغذي الفساد، وتدمر جميع آمال التنمية

ازداد الإنفاق العسكري في البلدان الضعيفة والمتأثرة بالنزاعات في جميع أنحاء العالم بنسبة 15% بين عامي 2009 و2010، بينما ازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية لهذه البلدان بنسبة 9% فقط.<sup>7</sup> وترجع حصة كبيرة من زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدات الإنسانية إلى الزلزال الذي ضرب هايتي في يناير/كانون الثاني 2010.<sup>8</sup> وبمجرد وضع الاستجابة لهذا الزلزال في الاعتبار، تنامت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الدول المتبقية الهشة والمتأثرة بالنزاعات بنسبة 3.5% فحسب. وفي عام 2010، أسهمت هذه المجموعة من الدول بأقل من 1% من الثروة العالمية،<sup>9</sup> لكنها تسببت أيضاً في 7% من جميع مبيعات الأسلحة (حوالي 1.7 مليار دولار).<sup>10</sup>

وعلاوة على ذلك، أظهرت الأبحاث في منظمة "أوكسفام" وجود صلة واضحة بين الفساد وتجارة الأسلحة. فجميع البلدان ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط المنخفض، التي تخصص أكثر من 10% من نفقاتها الحكومية المركزية للجيش في عام 2009، كان مقياس ما سجلته ضعيفاً وفقاً لمؤشرات الفساد العالمية.<sup>11</sup>

## لا تزال الأسرار تكتف الكثير من تجارة الأسلحة الدولية، لا سيما الاتجار في الذخيرة

لا يتوفر علانية سوى القليل من الأدلة التي تساعد على فهم حجم ونطاق التجارة الدولية في الذخيرة. وتشير التقديرات إلى أن القيمة السنوية للتجارة في ذخيرة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تبلغ 4.3 مليار دولار - أكثر من قيمة الاتجار في الأسلحة النارية.<sup>12</sup> وحتى خضوع التجارة الدولية في الذخيرة إلى المساءلة والشفافية أقل من خضوع تجارة الأسلحة.<sup>13</sup> وعلى سبيل المثال، لا يمكن بأي طريقة معرفة مجرد حجم الذخيرة التي استوردتها السلطات السورية منذ بدء الانتفاضة في عام 2011. وفي الواقع، كان اكتشاف الشحنة الروسية المتجهة إلى سوريا، حاملة عدة أطنان من الذخيرة في يناير/كانون الثاني 2012، محض صدفة.<sup>14</sup>

## لا يتوفر سوى القليل من الرقابة أو التنظيم في مجال التجارة العالمية للأجزاء والمكونات

يجب أن تتناول معاهدة تجارة الأسلحة هذه الثغرة الهائلة. فالقدرة على شراء قطع الغيار ومكونات الاستبدال الأخرى تحتل موقعاً مركزياً في تجارة الأسلحة. وإذا لم تتناول المعاهدة هذا الجانب، فإنها بذلك ستتيح للبلدان تسليح مجمل قواتها المسلحة خارج المعاهدة. وعلاوة على ذلك، لا يمكن التقليل من شأن هذه التجارة - بلغت القيمة الإجمالية العالمية لمبيعات الأجزاء والمكونات أكثر من 9.7 مليار دولار بين عامي 2008 و2011.<sup>15</sup> ويتراوح هذا المخزون الهائل من أجزاء الأسلحة بين المكونات الراقية للطائرات، وصولاً إلى المشغلات، وقادحات البنادق، وغيرها من أجزاء الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الأخرى. إن الافتقار إلى ضوابط فعالة لهذه التجارة يعني عدم وجود أي سبيل لمعرفة حجم ما يجري تحويله منها إلى السوق السوداء. وفي المقابل، فإن ازدهار هذه السوق السوداء يعني أن المخالفين للقانون الدولي وحقوق الإنسان يمكنهم المحافظة بسهولة نسبية على قدراتهم التدميرية.

## الحلول واضحة أمامنا

ما لم تؤسس المعاهدة لمجموعة من النظم العالمية القوية والشاملة، سيستمر الأسلحة في أن تجد طريقها إلى الأيدي الخطأ. ولذلك، تمثل المقاييس الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف الموجودة بالفعل نقطة انطلاق مفيدة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تركز معاهدة تجارة الأسلحة على المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة؛ ففي عام 2012، أصبح 100 بلد طرفاً في مختلف الاتفاقيات الإقليمية التي تشمل الالتزامات القانونية للرقابة على تجارة الأسلحة والذخائر.<sup>16</sup> تُعد هذه المبادرات الإقليمية أيضاً وسيلة جيدة لتحديد ما يمكن أن يكون فعالاً في مجموعة من السيناريوهات والسباقات المختلفة. فإي مقياس يجري التوصل إليه على الصعيد العالمي، من خلال التفاوض، يجب ألا يقل عن المقاييس الإقليمية القائمة.

في الفترة التي سبقت مفاوضات يوليو/تموز، أعربت بعض الدول عن قلقها بشأن التكلفة والعبء المحتملين لتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة. تتمثل أول وأوضح إجابة على ذلك في أن تكلفة عدم وجود رقابة عالمية فعالة على الأسلحة أعلى بكثير، سواء من حيث الخسائر في الأرواح أو من حيث الاقتصاد. والأكثر من ذلك، هناك عدد من آليات التمويل القائمة التي يمكن أن تساعد البلدان على الامتثال إلى معاهدة تجارة الأسلحة. وعلى سبيل المثال، يمكن الاستفادة من أموال المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لإصلاح القطاع الأمني في تعزيز قدرة موظفي الشرطة والجمارك، بينما تبني أيضاً آليات قوية للشفافية والمساءلة. وقد تلقى 101 بلداً، في عام 2010 فقط، ما تزيد قيمته على 832.5 مليون دولار من المساعدة المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن وذات صلة مباشرة بتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة على الصعيد الوطني.<sup>17</sup>

## حل منطقي لمشكلة معقدة

### 1. معاهدة تجارة الأسلحة يجب أن تشمل معايير قوية وملزمة قانوناً

يجب أن تتسم معاهدة تجارة الأسلحة بعدم الغموض في الالتزامات التي تضعها على الدول الأعضاء. يجب أن تستخدم المعاهدة لغة الحظر التي تمنع الدول من نقل الأسلحة، عند وجود احتمال كبير بأن هذه الأسلحة سوف:

- تُستخدم لارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان الدولية أو القانون الإنساني؛
- تقوض التنمية الاجتماعية-الاقتصادية أو تنطوي على ممارسات فاسدة؛
- تثير أو تفاقم النزاع المسلح أو العنف المسلح، بما في ذلك العنف المسلح القائم على النوع الاجتماعي.<sup>18</sup>

### 2. معاهدة تجارة الأسلحة يجب أن تكون شاملة من حيث نطاق الأسلحة وأنواع عمليات النقل التي تغطيها

يجب أن تشمل المعاهدة جميع الأسلحة – أي جميع أسلحة الجيش والأمن والشرطة، والمعدات والذخيرة ذات الصلة، والمكونات، والخبرة ومعدات الإنتاج. كما يجب أن تشمل أيضاً جميع أنواع النقل: الاستيراد، والتصدير، وإعادة التصدير، والنقل المؤقت، والشحن، وفي التجارة التي تبيحها الدولة، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا والقروض والهدايا والمعونة. كما يجب أن تشمل جميع الصفقات، بما فيها صفقات التجار أو السماسرة، وصفقات تقديم المساعدة التقنية، والتدريب، والنقل، التخزين والتمويل، والأمن.<sup>19</sup>

توجد سوابق بالفعل على شكل عدد من الصكوك الإقليمية ومتعددة الأطراف، مثل "اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا"، و"المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات المتعلقة بتنفيذ بروتوكول نيروبي"، و"الموقف الموحد للاتحاد الأوروبي"، و"اتفاق اسينار". وهذه الصكوك تحدد طائفة واسعة من الأسلحة وعمليات النقل والصفقات التي يمكن تطبيق الرقابة عليها.

### 3. معاهدة تجارة الأسلحة يجب أن تضم آليات دولية قوية وفعالة للمساعدة والتعاون، لمساعدة البلدان في التصديق على المعاهدة وتنفيذها.

بالنسبة للعديد من الدول ذات أنظمة الرقابة الوطنية المحدودة على عمليات النقل، فإن آليات المساعدة والتعاون جيدة التحديد تمثل مسألة حيوية للتنفيذ الفعال للمعاهدة. كما سيكون لإطار التعاون والمساعدة الدولي المقترح في المعاهدة تأثير حاسم على نجاحها. ولذلك، يجب أن تتضمن المعاهدة آليات فعالة لتحديد وملاءمة الاحتياجات والموارد. ويجب أن ترتبط هذه الآليات صراحة بالمبادرات التكميلية والقائمة (مثل آليات المساعدة الثنائية ومتعددة الأطراف، والمساعدة المواضيعية مثل إصلاح القطاع الأمني) حتى تحقق أقصى قدر من التأثير.<sup>20</sup>

### 4. معاهدة تجارة الأسلحة يجب أن تكون طموحة ولكن واقعية من حيث التزامات التنفيذ على الصعيد الوطني

يجب أن تضع المعاهدة الحد الأدنى من متطلبات التنفيذ على الصعيد الوطني، والتي تتضمن أحكاماً تتعلق بالشفافية، وآليات الرصد، ودليل للقدرة على إنفاذ المعاهدة وبالتالي تبيان الامتثال.<sup>21</sup> إن إنشاء هذه الآليات والعمليات سوف يضع الدول في وضع أقوى بكثير لمراقبة ورصد تحركات جميع الأسلحة والذخيرة من وإلى أراضيها الوطني، ومن خلالها.

كما يجب أن تحدد المعاهدة آلية واقعية لحل المنازعات، والتي قد تتضمن الإحالة إلى هيئات خارجية، مثل "محكمة العدل الدولية"، إذا تأكد أن دولة طرف تواصل بفجاجة انتهاك المعاهدة.

وأخيراً، يجب أن تضمن المعاهدة أن متطلبات "الإنفاذ" لا تعتمد على أي بلد بمفرده أو مجموعة محددة من البلدان.

## الدعوة إلى العمل وتوصيات للمفاوضين

قبل كل شيء، يجب على الدول عدم نسيان الحاجة الإنسانية الملحة لرقابة على تجارة الأسلحة في القرن الحادي والعشرين. يجب عدم المساومة بالجواهر الإنساني، وحقوق الإنسان، والتنمية، والتي تشكل الأساس المنطقي لمعاهدة تجارة الأسلحة، في مقابل اتفاق أو ربح عالمي.

أماننا أدلة واضحة على ما يحدث في حالات سوء تنظيم تجارة الأسلحة. بيد أن أماننا بوضوح أيضاً متطلبات تحقيق نظام فعال لمراقبة الأسلحة. يجب أن تنتج معاهدة تجارة الأسلحة نظاماً جديراً بالثقة ومناسباً للغرض. فببساطة، تكلفة الفشل عالية جداً.

المعاهدة القوية يجب أن تتضمن:

- مجموعة من المعايير القوية التي سوف توقف نقل الأسلحة إلى من يعتدون على حقوق الإنسان، وينتهكون القانون الإنساني، أو يسعون إلى تقويض التنمية؛
- عملية شاملة لتقييم المخاطر من أجل تحديد متى يمكن أن تسفر عمليات النقل عن آثار سلبية خطيرة؛
- جميع الأسلحة والذخائر التقليدية، فضلاً عن جميع أجزائها ومكوناتها، في نطاق المعاهدة، بحيث لا توجد أية ثغرات؛
- آليات فعالة لمساعدة البلدان التي ستحتاج إلى المساعدة للوفاء بمتطلبات المعاهدة؛
- تحديد متطلبات واضحة ولا لبس فيها تمثل إليها البلدان، بما في ذلك الالتزام بتقديم تقارير منتظمة حول جميع صفقات الأسلحة لديها.

ولكي يصبح هذا المؤتمر الخاص بالمعاهدة لحظة تاريخية، وذات تأثير دال على حياة ملايين الضعفاء حول العالم، يجب على الحكومات أن تضع هذه الرسالة البسيطة في الاعتبار: لا مساومة على العناصر الرئيسية اللازمة لإبرام معاهدة قوية.

المساومة ستقود إلى معاهدة ضعيفة، مليئة بالثغرات والتناقضات. ومن ناحية أخرى، فإن معاهدة قوية وطموحة لتجارة الأسلحة من شأنها أن تلزم الدول بممارسة مزيد من التدقيق على صادرات الأسلحة، والحد من قدرة تجار الأسلحة معدومي الضمير. ومن شأنها أن تمنع عمليات النقل غير المسؤولة للأسلحة، وتحد من قدرة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان على الحصول على الأسلحة والذخائر الفتاكة، وتقلص مدى تحويل الموارد الملحة من الخدمات الأساسية إلى شراء أسلحة. ومن شأنها أن تعزز الرقابة الديمقراطية والإشراف على تجارة قاتلة لا تزال محفوفة بممارسات الفاسدة، على نحو يسفر عن آثار مدمر على السلام والأمن في المناطق والمجتمعات المحلية المختلفة.

وبإيجاز، يجب أن تظل الدول طموحة، ولا تقبل المساومات، وتتفق في النهاية على إبرام "معاهدة تجارة الأسلحة" التي ستنقذ الأرواح. لا يمكن أن يوجد أي أساس منطقي آخر.

## الحواشي

- <sup>1</sup> مقابلات مع سكان بوكوت الغربية، كينيا، في يونيو/حزيران 2012.
- <sup>2</sup> المرجع السابق.
- <sup>3</sup> حدد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 48/64 الخطوط العريضة للجدول الزمني للمناقشات والمشاورات، بلغت ذروتها في "المؤتمر الدبلوماسي المعني بمعاهدة تجارة الأسلحة" المقرر عقده في يوليو/تموز 2012 ويستغرق أربعة أسابيع.
- <sup>4</sup> تجدر الإشارة إلى أن كلاً من "اتفاقية حظر استخدام، وتخزين، وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الأسلحة" (التي يُشار إليها اختصاراً باتفاقية حظر الألغام) والاتفاقية بشأن "الذخائر العنقودية" تتعلق بالحظر، بينما "اتفاقية التجارة في الأسلحة" ليست كذلك. وعلاوة على ذلك، تم التفاوض على الاتفاقيتين في محافل خارج الأمم المتحدة.
- <sup>5</sup> انظر:  
D. Basu Ray (2012) 'The Devil is in the Detail: The importance of comprehensive and legally binding criteria for arms transfers', Oxfam Briefing, Oxford: Oxfam International, May, p. 2
- <sup>6</sup> انظر: J. Irish (2012) 'France to push Russia on Syria sanctions, expels envoy', Reuters, 29 May
- <sup>7</sup> انظر:  
D. Basu Ray (2012) 'Armed Robbery: How a poorly regulated arms trade is paralysing development', Oxfam International, June, p. 2
- <sup>8</sup> زادت المساعدة الإنمائية بمقدار ثلاثة أضعاف في هايتي بين عامي 2009 و2010 (من 1.1 مليار دولار إلى 3.0 مليار دولار)، وزادت المساعدة الإنسانية بمقدار 11 ضعفاً (من 142 مليون دولار إلى 1.56 بليون دولار) – انظر: OECD StatExtracts 2012
- <sup>9</sup> بلغ المجموع التراكمي للنتائج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة من الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات حوالي 0.7% من إجمالي الناتج المحلي العالمي لعام 2010. المصدر: OECD StatExtracts 2012; World Development Indicators
- <sup>10</sup> رقم مركب من OECD StatExtracts 2012 و World Development Indicators Data
- <sup>11</sup> انظر:  
'Armed Robbery', *op. cit.*, p.4; Transparency International (2008) 'Corruption Perceptions Index'. <http://bit.ly/auu41z>
- <sup>12</sup> انظر:  
B. Murphy and D. Basu Ray (2012) 'Stop a Bullet, Stop a War: Why ammunition must be included in the Arms Trade Treaty', Oxford: Oxfam International, May, p. 3
- انظر أيضاً:  
P. Dreyfus, N. Marsh, M. Schroeder (2009) 'Sifting the Sources: Authorized small arms transfers', in *Small Arms Survey 2009: Shadows of War*, Cambridge: Cambridge University Press, p. 7; P. Herron, N. Marsh, M. Schroeder (2011) 'Larger but Less Known: Authorized light weapons transfers', in *Small Arms Survey 2011: States of Security*, Cambridge: Cambridge University Press, p. 9
- <sup>13</sup> المرجع السابق.
- <sup>14</sup> انظر:  
L. Harding (2012) 'Cyprus stops Syria-bound Russian ammunition ship', the *Guardian*, 11 January, <http://www.guardian.co.uk/world/2012/jan/11/cyprus-stops-syria-russian-ship>
- <sup>15</sup> انظر:  
M. Butcher and D. Basu Ray (2012) 'Piecing it Together: Why the Arms Trade Treaty must also regulate parts and components', Oxfam International, June, p. 2
- <sup>16</sup> انظر: 'The Devil is in the Detail'، مرجع سابق، ص 4
- <sup>17</sup> انظر: OECD StatExtracts 2012
- <sup>18</sup> انظر: 'The Devil is in the Detail'، مرجع سابق، ص 5
- <sup>19</sup> انظر:  
Control Arms Coalition (2009) 'The Vital Components of an Arms Trade Treaty', [http://controlarms.org/wordpress/wp-content/uploads/2011/02/ATT-one-pager\\_english.pdf](http://controlarms.org/wordpress/wp-content/uploads/2011/02/ATT-one-pager_english.pdf)
- <sup>20</sup> وهو ما يمكن أن يشمل، ضمن جملة أمور أخرى: (أ) وضع أو مراجعة التشريعات والإجراءات الإدارية؛ (ب) تطوير أو تعزيز نظم مراقبة نقل الأسلحة على الصعيد الدولي لدى الدول الأطراف؛ (ج) تعزيز قدرة هيئات إنفاذ القانون؛ (د) تطوير إدارة البيانات المتعلقة بنقل الأسلحة على الصعيد الدولي؛ (هـ) تنمية القدرة على إصدار تقرير سنوي؛ (و) تنمية القدرة على منع تسريب؛ (ز) تدريب الموظفين ذوي الصلة؛ و(ح) تقديم المساعدة للضحايا. انظر:
- Control Arms Coalition (2011) 'Promoting Implementation of the ATT', Position Paper No. 4, June, [http://controlarms.org/wordpress/wp-content/uploads/2011/06/Implementation\\_English\\_NEW\\_final.pdf](http://controlarms.org/wordpress/wp-content/uploads/2011/06/Implementation_English_NEW_final.pdf)
- <sup>21</sup> المرجع السابق



كتب هذه الورقة وديبيان باسو راي. وتشكر منظمة أوكسفام كلا من كريس ستيفنسون-دريك، وأنا ماكدونالد، وإد كيرنس، وجوناثان مازلياه، ودانييل غوريفان، وكليمر مورتيمر، والإدارة القانونية لمعاهدة تجارة الأسلحة، ومارتن بوتشر، وهيلينا وال، وروبرت ليندر، ونيكولاس فيركن، للمساعدة في إنتاجها.

لمزيد من المعلومات حول القضايا المثارة في هذه الورقة، يُرجى مراسلة البريد الإلكتروني التالي [advocacy@oxfaminternational.org](mailto:advocacy@oxfaminternational.org)

تخضع هذه المطبوعة لحقوق الملكية الفكرية، مع إمكانية استخدام النص مجاناً لأغراض المناصرة، والحملات، والتعليم، والبحث، شريطة ذكر المصدر بالكامل. ويطلب صاحب حقوق الملكية الفكرية تسجيل جميع هذه الاستخدامات لديه، لأغراض تخص تقييم التأثير. عند النسخ في أية ظروف أخرى، أو إعادة استخدام النص في مطبوعات أخرى، أو ترجمته أو تعديله، يجب الحصول على إذن، وقد يتطلب الأمر سداد رسوم. البريد الإلكتروني: [E-mail policyandpractice@oxfam.org.uk](mailto:E-mail_policyandpractice@oxfam.org.uk).

المعلومات الواردة في هذه المطبوعة صحيحة في وقت طبعتها.

تولت أوكسفام بالمملكة المتحدة عملية النشر لصالح منظمة أوكسفام الدولية، في مايو/أيار 2012

الترقيم الدولي: 879-1-78077-099-4

Oxfam GB, Oxfam House, John Smith Drive, Cowley, Oxford, OX4 2JY, UK.

## منظمة أوكسفام

منظمة أوكسفام هي اتحاد دولي يضم 17 منظمة تعمل معاً في 92 بلداً، كجزء من حركة عالمية من أجل التغيير، وبناء مستقبل خال من ظلم الفقر. للاطلاع على مزيد من المعلومات، يُرجى مراسلة أي من وكالاتنا، أو زيارة موقعنا على الإنترنت [www.oxfam.org](http://www.oxfam.org)

